

مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر

رؤية لواقع تعليمي متغير واستراتيجية تحقيق توازنه

أ. حسين لوشن
قسم علم الاجتماع
جامعة باتنة

ملخص

الدورة الاجتماعية التي قطعتها مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر خلال مراحل زمنية متعاقبة، تثبت مدى التطور الملحوظ الذي شهدته في هياكلها القاعدية. وقواها المالية والمادية والبشرية، والنوعي في آلياتها التنظيمية. وبرامجها التعليمية...

وطبقا لهذا التحسن الكمي والنوعي، لقد جاء دور المؤسسات التعليمية والتكوينية، ليعكس درجة ما أسهمت به فعلا في بناء الأفراد. وهو الأمر الذي حصن موقعها وعلاقتها بالمجتمع، بصورة لا يمكن التقليل من قيمتها. لأن الرسالة التي تؤديها رائدة وعظيمة، إذا ما لقيت العناية والتكفل الذي تستحقه. في ضوء هذه الرؤية المتكاملة، يتضح أن أغلب الأحداث والمجريات وانظرف التي أحاطت، توحى بوجود واقع تعليمي متغير، وهو ما يضع مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر على محك هذا الواقع، الذي رسمت له استراتيجية لتحقيق توازنه، وهي ما تتطلب تساندا كبيرا بين كل المؤسسات والأطراف الفاعلة في المجتمع. سيما في الوقت الراهن.

Résumé

Le processus social qu'a traversé l'institution de l'enseignement et de la formation en Algérie pendant des périodes successives, illustre le développement remarquable de l'infrastructure de base, des forces financières, matérielles et humaines ; ainsi que la qualité des mécanismes organisationnels.

A la lumière de cette amélioration tant quantitative que qualitative, apparaît le rôle de l'institution éducative et de formation, son apport effectif dans la formation de l'individu et le renforcement de son statut vis à vis de la société. A travers cette vision globale des choses, il s'avère que l'institution éducative en Algérie est soumise aux changements des événements de la réalité algérienne et tributaire d'une stratégie équilibrante, impliquant ainsi la participation de toutes les institutions de la société.

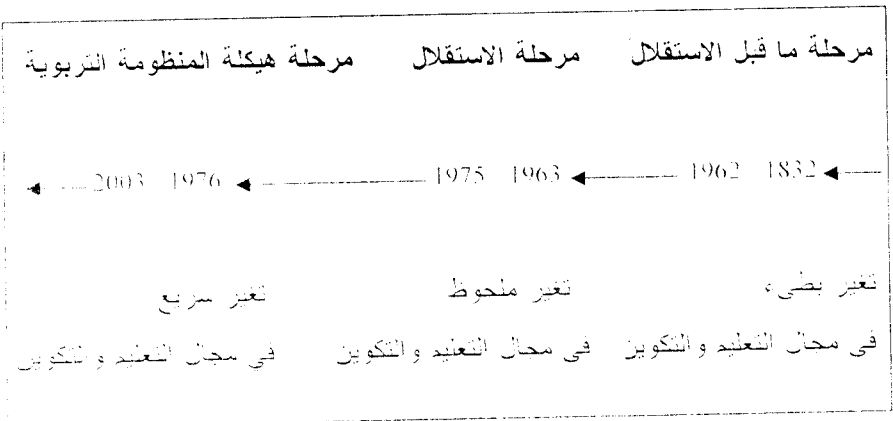
مقدمة

المنتفع لحركة البحث العلمي الأكاديمي في السنوات الأخيرة، يدرت مباشرة أن ما يشغل معظم المفكرين وكبار المربين والخبراء المتخصصين في دراسة ظواهر التعليم، هو توجههم نحو إيجاد مداخل واليات نظامية، من خلالها يمكن تحديد نوع العلاقة التي تجمع بين المؤسسات التعليمية، والمجتمع الذي تمثل تواجدها به وهي:

- 1- مؤسسات التعليم الأساسي (المدارس الابتدائية- المدارس الأساسية)
- 2- مؤسسات التعليم الثانوي: (الثانويات- المتاقن- الثانويات المتعددة الإختصاصات - الملحقات الثانوية)
- 3- مؤسسات التكوين المهني والتمهين
- 4- مؤسسات التعليم العالي: (الجامعات- المراكز الجامعية- المدارس العليا- المعاهد الوطنية)

انطلاقاً من هذه المعطيات نعتقد أن الموضوع الذي نحن بصدد معالجته في الإطار النظري، له خصوصية من جهة، كما أنه يكتسي أهمية بالغة في الوقت الراهن، سيما والمجتمع الجزائري يشهد من مرحلة إلى أخرى، تغييرات تحدث في مجالات الحياة المختلفة، وخاصة في مجال التعليم والتكوين.

الشكل الأول (1) يوضح وتيرة التغيير الذي شهده مجال التعليم والتكوين في الجزائر



حين التمعن في هذا الموقف الذي يعبر عنه الشكل أعلاه، نقول أن الظروف التي أحاطت بحياة التعليم في كافة مستوياته، والإجراءات والشروط التنظيمية، والقوى المالية والمادية والبشرية، التي قامت عليها مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر المستقلة تأتي مجتمعة لتعكس واقعا يمتاز بالتغير الدائم، وذلك وفقا للاستراتيجية التي رسمت لهذه المؤسسات، التي تحتل مكانة حيوية داخل المجتمع.

ارتأينا في مثل هذا العمل بالذات، تحري الدقة والاختصار والوضوح في الأفكار، لذلك يتعين علينا التطرق إلى بعض المقومات التي يتوفر عليها المجتمع الجزائري كخطوة أولى ثم تناول أهم الجوانب التي يمكن من خلالها تفسير الواقع المتغير لمؤسسات التعليم والتكوين، إلى جانب تعيين الدور الذي لعبته الدولة وهيئاتها الوصية في دعم قطاع التعليم، ومحاولة تحكيميا في التطورات الكمية التي يشهدها حجم الطلب الاجتماعي على التعليم بكل مراحلها.

أولا: تحديد بعض المقومات التي يتوفر عليها المجتمع الجزائري

إن الحكم على واقع اجتماعي معين، يفرض تعميق النظر في الدعائم التي يقوم عليها من الناحية (التاريخية، السياسية، الاقتصادية، التربوية، التعليمية، الثقافية، الحضارية)، وما دام لكل مجتمع ثوابت ينطلق منها في بناء صرح مؤسساته التعليمية، ويعمل على بعث الحراك في واقعها التعليمي، فإنه ينيق في هذا المقاد التطرق إلى أهم المقومات التي يتوفر عليها المجتمع الجزائري، بالكيفية التي نتصور أنها تتوقف وعظمة الرسالة التي تتحملها مؤسسات التعليم والتكوين في بلادنا، وهي:

- 1 - المجتمع الجزائري أنه امتداد عريق في التاريخ، بحيث يمثل وحدة في ماضيه وحاضره، إلى جانب درجة تدرجه نحو مستقبل أفضل.
- 2 - الخارطة الجيوسياسية للمجتمع الجزائري، تمتد لترسخ دعائم الدولة والشعب صاحب السيادة، بين الدول والشعوب في كافة العوالم، سيما في العالم العربي والإسلامي

4- النيكل الاقتصادي للمجتمع الجزائري، جاء مواكبا للتطورات التحتية، لتفقيه، التي أحدثتها قوى الإنتاج والملكية وتبادل الثروة، منذ ما قبل الإقطاعية إلى عصر الاستقلالية والانفتاح

4- الخريطة المدرسية للمجتمع الجزائري، تعكس اتساع نظم التعليم وانتشاره بين وساط الشعب، الذي ما تأخر يوما عن طلب العلم والمعرفة، سواء في عهد الاحتلال و طينة فترة الإستقلال، مما يبرهن على انسجام... سياسة الخريطة المدرسية والجامعية. مع برامج تطوير الهياكل القاعدية التابعة لكل أطوار التعليم، ومنها تحقيق التكفل بالاختلالات التي يعرفها التوازن الجهوي، عن طريق توزيع عادل ومنصف للمشاريع...⁽¹⁾، وهو المسعى الذي لا زال قائما ويطرح نفسه على الأضراف المعنية

5- البنية الثقافية للمجتمع الجزائري، قائمة على التمازج بين انماط من الثقافات الفرعية، التي تتبادلها الجماعات في كافة جهات الوطن، وبالتالي فهي تكون نسقا غنيا ومتوعا، في قيمه وعاداته وتقاليد، وأعرافه وضوابطه، وفنونه

6- التصريح الحضاري للمجتمع الجزائري، يتوقف على هذه المقومات مجتمعة، التي ايدع فيها الشعب بكل شرائحه وفنائه وأفراده، وخصوصا أبنائه المتعلمين، لذلك فهو مجتمع الأمة التي تعرف بأصالة امتدادها، وقوة شخصيتها، وثبات هويتها بين باقي الأمم، وهنا يقول رائد الإصلاح في الجزائر الشيخ عبد الحميد بن باديس... نيس تكون الأمة يتوقف على اتحاد دمه، ولكنه متوقف على اتحاد قلوبها وأرواحها وعقولها، اتحادا يظهر في وحدة اللسان وادابه، وإشتراك الآلام والأمل...⁽²⁾، وهو بذلك يقرر حقيقة علمية أثبتها العصر الحديث، الذي أصبحت فيه قوة الأمة تتبع من الوحدة بين المؤسسات، ونخص بالذكر المؤسسات التعليمية والمجتمع القادر على مواكبة التغيرات والتطورات التي تجري داخله وخارجه.

بناء على هذه المقومات، يمكن القول أنها تشكل أرضية لمنظور فكري مرن، نستطيع أن ننطلق منه في تفسير قضايا كهذه، كما يقودنا إلى رسم مؤشرات النجاح، الذي تطمح إليه مؤسسات التعليم والتكوين في الجزائر ولو نسبيا، دون إهمال أحداث الماضي القريب، ومجريات الحاضر القائم، بما فيها من توازنات وتناقضات متغيرة.

في كل الحالات، لقد أنتجت هذه المقومات المذكورة سابقا، ضروبا من التغيير الذي عرفته الجزائر (شعبا، دولة، مؤسسات، مجتمعا، أمة)، كما سميت في تكوين وحدة في البناء العام للمجتمع الجزائري، ومؤسساته التعليمية والتكوينية التي تنتمي إليه. خلال الفترات التي تمتد من ما قبل الاستقلال، وخصوصا من سنة 1962م إلى غاية السنة الحالية 2003 م

ثانيا: العوامل التي نفسر من خلالها الواقع التعليمي المتغير في الجزائر

عملية البحث في طبيعة الرابطة التي تجمع بين مؤسسات التعليم والتكوين من جهة، والمجتمع من ناحية ثانية، مسألة يبدو الفصل فيها للوهلة الأولى صعبا، لأنها تتحمل الكثير من الآراء والتفسيرات، ولكن إذا حاولنا استقصاء أبعادها الاجتماعية الحقيقية، نجد أنها متجذرة في البنية التي يركز عليها الواقع التعليمي في النطاق المؤسساتي والمجتمعي والعكس صحيح.

و اتفاقا مع التعقيب الذي استدل فيه صاحبه، على مدى صواب أفكار أحد علماء الاجتماع الذي يعتبر... أن الظاهرة التعليمية، هي ظاهرة حركية أو ديناميكية، وبالتالي تعتبر هذه العملية عملية تغير، نظرا لما لاحظته من التغيرات التي عادة ما تطرأ على البرامج التعليمية خلال مختلف الفترات الزمنية...⁽²⁾، وهي ما تؤهل مؤسسات التعليم لإحداث التغير، والإستمرار في أداء دورها الإيجابي، الذي يستفيد منه المجتمع، ومجموع الأفراد الذين يكونون تركيباته الاجتماعية ككل.

أما بالنسبة لنوع العلاقة التي يملئها الواقع التعليمي بالجزائر، فإن استيعابها يتوقف بالدرجة الأولى على فهم الحدود التي تبدأ منها وتنتهي عندها، معتبرين في نفس الوقت، الدورة التي قطعتها المؤسسات التي تمتين النشاطات التعليمية والتكوينية، خلال مراحل زمنية معينة، والتي توحى بوجود صلة قوية بينها وبين المجتمع الجزائري، الذي كان سندا لها في دورتها التي تنحصر بين (الماضي، الحاضر، المستقبل)، وخاصة مع بداية العشرية الأولى من الألفية الثالثة.

يأتي الإنطباع الذي سجلناه مبدئيا، حول الواقع التعليمي المتغير في الجزائر، كي يقودنا حتما إلى التسليم بحقيقة مفادها، أنه جاء امتدادا للاحداث التي مرت بها مؤسسات التعليم والتكوين التي ظهرت إلى الوجود داخل المجتمع، وذلك منذ عهد ما قبل الإحتلال، وأثناء فترة الإستعمار الكولونيالي، ثم مرحلة الإستقلال

الى يومنا هذا، كما ان هذا الواقع، لقد تحكمت فيه مجموعة من العوامل المتداخلة مع بعضها تداخلا عضويا، ومن أهمها ما يلي:

2-1- العامل التاريخي

أكد أن الحقب التاريخية التي عاشتها الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي، يوجد من بينها ما يسمى بالعصر الذهبي، الذي... وجدت فيه مؤسسات، كانت تنشر تعليما أدبيا، وعلميا ذا قيمة، وقد ذاع صيتها انذاك، كمدارس بجاية وتلمسان...⁽¹⁾، وعلى النقيض من ذلك، لقد جاءت فترة احداثها مليئة بالماسي والتفجر والتسلط والجهل، وكان فعل الاستعمار الحديث فيها مقصودا ومدبرا، حيث عملت ادارته بكل ما اوتيت من قوة، على اضعاف الهياكل القاعدية لقطاع التعليم، وتحويل أغلبية دور العلم الى كنانس وتكنات عسكرية، ومعاقلة للتغريب والتكثيف بالجزائريين.

كما استنزفت قدراته المادية والمادية، وهشت عناصره البشرية من سكان هذا الوطن، وضيقفت الخناق على الاهالي، واتقلت كاهلهم بالتفقات الباهضة مقابل تعلم ابنائهم، وهذا الوضع يفسر حقيقة مفادها... أن شوون التعليم في الجزائر قد انحقت بوزارة الحرب، التي كان يوظرها عسكريون...⁽²⁾، عرفوا كيف يرسون لشن حرب متعددة الأوجه، ولولا فطنة ابناء هذه الامة من المصلحين والعلماء والسريين، الذين تمكنوا من تقوية الفرصة على تمرير هذه الخطط التدميرية، وبالمقابل حاولوا أن يعيدوا المجد الذي عرفته قلاع العلم في الفترة الذهبية.

ان الواقع التعليمي المتصف بنوع من الجمود أو التغير البطيء، الذي عرفته الجزائر، والمنحصر مداه الزمني ما بين 1832م إلى غاية 1962م، هو ما جعلها تراث قطاعا ومؤسسات تعليمية وتكوينية اشبه ما توصف بالخراب، مما استدعى الأمر من الدولة الجزائرية الفتية، وكافة القوى الفاعلة في المجتمع، ان تضع على عاتقها تحمل مسؤولية ترميم ما خربه الاستعمار من هياكل قاعدية للتعليم، وشووه من عقول وقيد، وطس لمعالم هوية الشخصية الوطنية.

حين تقدير الاثر الذي يتركه العامل التاريخي على الواقع التعليمي لبلادنا، يجدر بنا استلياد العبرة من الاحداث التاريخية المتتابعة، التي شهدت فيها مؤسسات التعليم و التكوين تغيرات لم تات على وتيرة واحدة، الا انها تندرج في سياق المحافظة على دوام التكامل المؤسساتي، والتواصل بين الاجيال، وهذا لا بد

من الإشارة إلى... أن تاريخ الجزائر، يجب أن يوظف وبفهم عميق لأحداثه، على اعتبار أن الجزائريين قدموا مساهمات فعالة، ومثلوا مشاركتهم الحقيقية في تراث الفترة السابقة، وبواسطته يمكن دعم جهود التنمية الوطنية، كما يمكن جعله قاعدة للدراسات الاجتماعية...⁽⁶⁾، وخصوصا في مجال الأبحاث التي تهتم بأحداث التعليم، لأن المكاسب التي حصلها المجتمع الجزائري، هي نتيجة جهود بذلتها طاقات بشرية، لها القدرة على مواكبة التغيرات التي شهدها الواقع التعليمي للمؤسسات التي تخوض معترك الإرتقاء بالتعليم والتكوين إلى مستوى أفضل.

2-2- العامل السياسي

في فلسفة بناء الدولة الجزائرية الحديثة، يوجد ما يسمى بالخطاب السياسي والواقع القائم، والتكامل بينها معناه الإتجاه بسياسة رشيدة، عن طريقها يتم تتبع كل التطورات التي تحدث في مختلف القطاعات، سيما في قطاع التعليم، وقياسا بالدور الذي أدته مؤسسات التعليم والتكوين، في ظل سياسات متبدلة من مرحلة إلى أخرى، نتيجة الظروف والتغيرات التي عاشها المجتمع الجزائري، منذ بداية الاستقلال حتى الوقت الحالي.

للإشارة أنه في خضم التغيرات التي حصلت، لقد واجهت هذه المؤسسات صعوبات عديدة، والمترتبة عن المنهج السياسي في التعليم، الذي كان من المفروض أن تسلكه في رسالتها المجتمعية، مما ألزم الوضع المتقلب أصحاب القرار الشروع في تطبيق الإجراءات الاستعجالية، وذلك لضمان التكفل اللائق بالمتطلبات الخاصة بالمؤسسات التعليمية والتكوينية في الطور (التحضيرية، الأساسية، الثانوي، المهني، العالي وحتى في مجال محو الأمية).

إن أسلوب كهذا، يؤكد حقيقة لا يختلف حولها اثنان، وهي في الأصل ترد إلى السياسة المطبقة في مجال التعليم، كونها جاءت لتضمن الارتباط الوثيق بين مؤسسات التعليم والتكوين، وتوجهات المجتمع الجزائري الحاضرة والمستقبلية بحيث تصبح معها... استجابة السياسة التعليمية لمقتضيات العصر ومتطلباته، مهمة يضطلع بها الجميع، وذلك بالمبادرة الخلاقة التي تقود إلى النمو والإبداع والتطور...⁽⁷⁾، الذي تشترك فيه جل شرائح وفئات وأفراد المجتمع من دون استثناء.

في حدود الطرح الموضوعي المتعلق بهذا العامل. نعي أن سياسة التعليم المنتهجة من قبل الدولة في المدة الأخيرة، قد أعادت التوازن النسبي للقطاع، وخففت وبشكل ملموس ضغوطا متفاوتة الدرجات على مدارس التعليم بجميع أصنافها، إضافة إلى ما أفرزته من تناغم إيجابي بين المؤسسات التعليمية والتكوينية والمجتمع. حيث جعلتها تسهم في تلبية حاجاته المتنوعة، وتظهر أساسا في ترقية قدرات الأفراد في التعليم والتنظيم والسيير والإبداع...

2-3- العامل الاقتصادي

في السنوات الأولى بعد الاستقلال، لقد سجلت الساحة الوطنية تغيرات في الهيكل الاقتصادي العام وفروعه، مما أعطت انطلاقة لم تكن سريعة بالشكل الذي نتصوره في فترات جاءت بعدها، وهو الواقع الذي يفسر أن حجم الإمكانيات المالية والمادية التي كانت تملكها الدولة الجزائرية آنذاك، لم تكن متوفرة بالقدر الذي تتطلبه احتياجات القطاعات الأساسية في البلاد.

وبفضل استرجاع السيادة الكاملة وتأميم الثروات، لقد حقق الاقتصاد الوطني، ففزة كمية في العديد من الميادين، ومن بينها ميدان التعليم، الذي لقي عناية من طرف الفرق المعنية بتنظيم وتسيير شؤونه المتعددة، وذلك مما يجعله قادرا على مسايرة التطورات التي يشهدها المجتمع في المجال (الإداري، الإعلامي، الصناعي، الزراعي، التجاري، الصحي...).

ونتيجة لحاجة هذه القطاعات للاطارات والكوادر، لقد عملت الهيئات الحكومية على تركيز الجهود الوطنية والجهود المحلية، باتجاه بناء مدارس التعليم بشتى أنواعها وذلك عبر أنحاء الوطن، وقد استطاعت فعلا أن تصل في فترة ليست بطويلة المدى، إلى اعداد الطاقات البشرية المؤهلة، والتي شغلت وظائف في جميع المؤسسات الخدمية والإنتاجية.

إن مسألة إقدام مؤسسات التعليم والتكوين للمشاركة في الحياة الاقتصادية للمجتمع، نبعث من كونها خيار وطني لم يتم التراجع عنه إلى يومنا هذا، مع الإشارة أن التحسن الذي حدث في معظم القوى التي تحكم الاقتصاد في الجزائر، لم يتبعه تطورا بنفس التأثير في العائد الذي قدمته هذه المؤسسات، وبشأن هذا الفرق يشير أحد المحللين الاقتصاديين... أن البنية الداخلية للمنظومة التربوية لا تزال هشّة... وحتى تصل إلى المستوى المطلوب يجب دعم توجهاتها مع

الآخيارات الحيوية في مجال التنمية الاقتصادية الشاملة...⁽⁸⁾، وهي من المطالب الاستراتيجية التي طُلت تشدها كل الفئات في المجتمع.

في ضوء هذا الطرح، يمكن الإعراف بالصلة الدائمة والقائمة بين العمل الاقتصادي، الذي استوجب بلا شك واقعا تعليميا متغيرا، تأتي فيه مؤسسات التعليم والتكوين لتؤدي وظيفتها من الناحية الاقتصادية، سيما والمجتمع الجزائري قد دخل الإنجبة الثالثة، بكل ما تحمله من تغيرات وتحولات سريعة في مجالات الحياة الاجتماعية بصفة عامة، وخاصة في مجال الاقتصاد والتعليم والتكوين.

2-4- العامل الاجتماعي

المعروف عن الغالبية من فئات الشعب الجزائري، انها كانت ولا زالت تسعى نوما الى تعلم المعارف والفنون والتقنيات...، ونظرا لاهميتها كحاجات قلبية وعنمية وتطبيقية وسلوكية واجتماعية... ملحة في حياة الافراد، حيث وجهت حرص اصحاب القرار والمنظمين والجماعات التي تنشط بالمؤسسات التعليمية والتكوينية واعطاء العناية التي تستحقها، وذلك منذ المراحل الاولى من بدء تطبيق المشاريع الاصلاحية الخاصة بقطاع التعليم.

اقتضت المطالب الاجتماعية لمؤسسات التعليم والتكوين، من الدولة ان تضمن لها الحد المعقول من الصلاحيات، لاجل أداء وظائفها في ظل واقع تعليمي ومجتمعي متغير، والمتمثلة بالضبط في بنائها للافراد اجتماعيا، وترقية الوعي الاجتماعي لديهم، وتطوير قيمهم الثقافية، وتجويد أساليب التعامل والتفاعل والتبادل والابداع وهي عمليات قائمة بينهم في الأوساط المدرسية بجميع أصنافها، وفي المجتمع بشكل عام.

يبدو ان طابع التغير الذي يجري في واقع مؤسسات التعليم والتكوين، له ابعاد اجتماعية تستند الى ضرورة تطبيق العدل الاجتماعي في التعليم بين أبناء الجزائر، اضافة الى التزام احترام سيادة الجماعة والفرد، ومنح كافة الاطراف الفاعلة والمنتمية لهذه المؤسسات، الفرصة الكاملة لاكتساب الحقوق على اساس الواجبات المعن ادائها.

في اطار ممارسة هذه المكاسب، والتي لا تخرج عن روح الثورة الاجتماعية، ووحدة الوطن، وتماسك الشعب بمختلف شرائحه، سوف تظل... المنظومة التربوية اشبه ببناء هرمي، بحيث يتوقف عطاء ومثانة المراحل

اللاحقة على مدى صلاحية الأسس التي وضعت في المراحل السابقة...⁽⁹⁾، وهذا التصور يمتد لمجموعة المبادئ التي رسمت للمسار التعليمي في المجتمع الجزائري وهي:

- 1- اثبات الهوية للشخصية الجزائرية، وذلك من خلال دعم مؤسسات التعليم، لتلعب دورها المنوط بها حاضرا ومستقبلا
- 2- جزارة الإطارات، وخاصة في مجال التعليم
- 3- تعريب التعليم، والانفتاح على اللغات الأجنبية
- 4- ديمقراطية التعليم، والعمل على تحقيق العدل الإجتماعي في التمدرس والتكوين بين كل أبناء الأمة الجزائرية، المنتمين إلى شرائح مختلفة ومتفاوتة المستويات
- 5- الإتجاه العلمي والتقني والإبداعي في التعليم

وقد وردت هذه المبادئ ضمن المواثيق والساتير، كما أخذ بها في المخططات التنموية، إلى جانب نقلها إلى موضع التنفيذ، وربطها بواقع جميع المؤسسات التي تمتهن النشاطات التعليمية والتكوينية من أدنى إلى أعلى مستوى في هرم المنظومة التربوية.

في تقديرنا أن مثل هذه التوجهات، التي ساهرت التغييرات التي حصلت في المجتمع، قد طغت عليها المسحة الإجتماعية، مما أسهمت في دمج مؤسسات التعليم والتكوين داخل نطلق إجتماعي محدد، سمح لها بتمثيل رسالتها تجاه الأمة وكل فئات الشعب، وتماشيا مع الإصلاحات والتعديلات التي مست الواقع التعليمي... لقد وجب مراعاة الواقع الإجتماعي، والإتجاه التنموي الشامل، حتى لا تترك التربية والتعليم والمدارس، معزولة عن حيوية التحرك الوطني العام...⁽¹⁰⁾، وفعلا لقد بقيت هذه المؤسسات تسهم باستمرار في دفع عجلة التغيير والتطور بالمجتمع الجزائري.

- الشكل رقم (2) يوضح العوامل التي تدخلت في تحديد الواقع التعليمي بالجزائر
المجتمع

العامل التاريخي

مؤسسات

العامل السياسي التعليم والتكوين العامل الاجتماعي ←

العامل الاقتصادي

ثالثا: إستراتيجية إحداث التوازن بين القوى التي تتوفر عليها
مؤسسات التعليم والتكوين بالجزائر

الإستراتيجية التي نقصدها في هذا العمل، هي المبادئ والتقدير التي تجمع بين النظر والعمل، ومن الناحية الفعلية تظهر في نوعية الإجراءات التي اتخذتها الدولة كأعلى هيئة في البلاد، ووضعها على محث التنفيذ، عن طريق تكليف الأجهزة الحكومية والوزارية، والمديريات والمراكز المعنية بالإشراف على قطاع التعليم في الجوانب المالية والمادية والبشرية، باعتبارها قوى رئيسية تعتمد عليها مؤسسات التعليم والتكوين بكل أصنافها.

ولمحاولة الكشف عن حدود هذه الإستراتيجية، سوف ننظر بعين إلى طبيعة التوازن الموجود بين القوى التي تتوفر عليها هذه المؤسسات، وسنتناولها على النحو التالي:

3-1- القوى المالية

ابتداء من سنة 1962 إلى غاية السنة الحالية 2003م، والدولة تسعى لترشيد استخدامات الموارد المالية في مجال التعليم، وقد تجلت هذه الإستراتيجية العمليّة، بتخصيص اعتمادات مالية، وجهت لتسيير وتجهيز مؤسسات التعليم والتكوين في كل الأنوار، وقد تراوحت نسب الاعتمادات من الميزانية العامة، لتوزارات

التعليمية بالتربوية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، ما بين 8% إلى 25%. إن حجم الاتفاق، والسفر بنسب متفاوتة على مدار أربع عشرات من الاستقلال، يدل على مدى استعداد الدولة لإعطاء الدعم السالي، في حدود احتياجات هذا القطاع بالذات، وفي هذا الصدد لقد جاءت التدابير التنظيمية لتثبت... أن مؤسسات التعليم والتكوين، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي مثل جميع الوحدات العمومية الوطنية، لذلك تخضع لقوانين المحاسبة التابعة لإدارة العامة...⁽¹¹⁾، وبالتالي تبقى كل المؤسسات التعليمية والتكوينية في الجزائر، تتبع في حركية تمويلها المصدر المركزي للدولة في التمويل، وهو الواقع الذي يعكس الطابع الاستيعابي في التعليم.

3-2- القوى المادية

ركزت الدولة منذ انطلاقته الموسم الدراسي 1963/62 إلى غاية في سنة الدراسية 2003/002م، على استراتيجية من قطاع التربية والتعليم بالدعم المادي اللازم مثل: بناء المدارس - توفير الأحياء والوسائل المتنوعة - طبع الكتاب المدرسي... وغيرها من المعاداة.

وبالنسبة لإقامة الهياكل القاعدية المختلفة للاستقبال، فقد تزايد عددها باستمرار، إذ سجلت تطورا مقدرا بنسب تتراوح ما بين 2% إلى 18% طيلة الأربعين سنة من الاستقلال الوطني، وما يمكن ملاحظته في هذا الجانب، أن الارتفاع العددي للمدارس بجهات الوطن، جاء مرفوقا بتدابير تنظيمية أحدثت توافقا نسبيا بين حجم الخريطة المدرسية، والإمكانات المادية لكافة مؤسسات التعليم والتكوين، وتمثل بدورها نوعا من التخطيط الذي... يقوم على حصر وتشخيص كل تطور يحصل في شبكة هذه المؤسسات، خلال فترة زمنية معينة...⁽¹²⁾، وتطورها بهذه الكيفية، يدل على وجود طنب اجتماعي كبير على التعليم، من طرف أبناء الجزائر.

3-3- القوى البشرية

إن تكافؤ الأعداد الكبيرة من الأفراد، والذين يمثلون أغلب فئات الشعب على اختلاف مستوياتهم العمرية، من سن ما قبل الإلزامية في التعليم إلى ما فوق، أي من تعليم صغار السن إلى كبار السن، وهو مبدأ ثابت في سياسة التعليم التي انتهجتها الدولة، وعلى ضوءه جاءت إستراتيجية تمكين الجزائريين من الالتحاق بالمدارس التعليمية، وقد تطور تبعاً له حجم الطلب الاجتماعي على التعليم بنسب تتحصر ما بين 7% إلى 30% على مدى أربعة عقود من تاريخ استقلال الجزائر.

بعد الانتفاضة السريعة لحجم الطنب الاجتماعي على التعليم في الجزائر، دئيل على تحسن الأفراد لهذه الحاجة، وقد وجدت لها استجابة من طرف الدولة بتوفير مقاعد الدراسة، عن طريق توسيع الخريطة المدرسية من الناحية البشرية، وجعل

مؤسسات التعليم و التكوين تستوعب المئات الآلاف، أو بالاحرى الملايين من ضحية العند، بما فى ذلك المكونين و المسيرين، و مثل هذه الميمه... لقد و حدث امتدادها فى المعطيات الكمية التى تضمنتها الخريطة المدرسية بما فيها الخريطة الجامعية، اضافة الى تعميق العمل على دعم المنظومة التربوية بقوى بشرية مبدعة و خلاقه...⁽¹³⁾، و تكون قادرة على الانسجام مع الظروف المحيطة بيده المؤسسات، و فى هذا المقام يطرأ المورد البشرى القوة الفاعلة فى اطار الواقع المتغير للتعليم. بناء على هذه المعطيات، يمكن تقييم الاستراتيجية التى افترنت فى تطبيقها بالاجراءات الميدانية، انها احدثت توازنا ملحوظا، بين محصل القوى التى تتوفر عليها المؤسسات التعليمية و التكوينية، و لكن الجهود التى بذلت على نطاق شامل، قد اثمرت فى الجوانب الكمية اكثر مما هى عليه فى الجوانب النوعية.

تقييم

ان المعالجة النظرية التى قمنا بها حول هذا الموضوع، و التى نتبعنا من خلالها التغيرات و التطورات التى شهدتها الواقع التعليمي على نطاق المؤسساتي و المجتمعي بالجزائر، جعلتنا نصل فى الاخير الى رصد الحقائق الاتية:

- 1- المقومات التى تتوفر عليها المجتمع الجزائري، اكسبت الظاهرة التعليمية حركية و ديناميكية، و تغير غير منقطع، منذ زمن بعيد و قريب
- 2- واقع التعليم فى الجزائر، شهد تغيرات متواصلة، فرضت ادخال اصلاحات و تعديلات هيكلية، على نطاق الانظمة و البرامج و المناهج، و حتى الاهداف فى مختلف الاطوار التعليمية
- 3- مؤسسات التعليم و التكوين فى الجزائر، تحكمت فيها مجموعة من العوامل، ساعدتها على القيام بوظائفها داخل المجتمع بشكل متكامل و منسجم
- 4- مساعي الدولة فى مجال التعليم، غذتها الإدارة الجماعية، و المبادرة من طرف معظم القوى ايجابية فى المجتمع
- 5- التوازن النسبي الذى احدثته الدولة فى قطاع التعليم، من خلال تطبيقها لاستراتيجية تليق بمتغيرات واقعه، لقد ادى الى نمو المؤسسات التعليمية و التكوينية، مما جعلها كما تشير اليه بعض التقارير... تسكن النظام التربوي، من امتلاك القدرة الضرورية فى الاستقبال لأجل التمدد...⁽¹⁴⁾، و هى مسلمة تفسر التغير الايجابي الذى يجري فى واقع هذه المؤسسات، و الذى يمكن معه توقع مستقبل أفضل للتعليم فى الجزائر
- 6- الواقع التعليمي المتغير، الذى سبق و ان تطرقنا اليه بنوع من التفصيل، أصبح فى السنوات الاخيرة يتطلب مزيدا من الدعم المجتمعي، و ليس المؤسساتي فقط، سيما و الجزائر تواجه تحديات فى الالفية الثالثة، لا يمكن التغلب عليها الا بتطور هذا القطاع الحيوي و الاساسي

المراجع

- 1- المنظومة التربوية ((تقييم وافاق)) رئاسة الجمهورية- الجزائر سنة 1993م
ص: 20
- 2- محمد الميلي: ابن باديس وعروبة الجزائر دار الثقافة-بيروت لبنان سنة:1979
ص: 48
- 3- مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر المؤسسة
الوطنية للنشر والإشهار الجزائر سنة: 1987 ص: 86
- 4- حسن رمعون: الجامعة نتاجا للتاريخ ورهانا مؤسساتيا- حالة الجزائر والعالم
العربي انسانيات- المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية المجلد
II، 3 العدد: 6- وهران - الجزائر سنة: 1998 م ص: 53
- 5- محمد العربي ولد خليفة: المحنة الكبرى- مدخل لدراسة توصيفيه عن معاناة شعبنا
ومقاومته الطويلة الديون الوطني للمطبوعات المدرسية- الجزائر سنة:
1999 ص: 34
- 6- نصر الدين سعديوني: نحو نظرة جديدة لتاريخنا الجزائري الثقافة- مجلة تصدرها
وزارة الثقافة والساحة العدد: 84 - الجزائر سنة: 1984م ص.ص: 40- 43
- 7- احمد طالب الأبراهيمي: من تصفييه الاستعمار إلى الثورة الثقافية ترجمة: حنفي بن
عيسى الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر بدون سنة النشر
ص.ص: 79- 82
- 8- عبد الطيف بن اشنهو: التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط ديوان المطبوعات
الجامعية الجزائر سنة: 1982 ص.ص: 420-421
- 9- محمد أعربي ولد خليفة: المياه الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية ديوان
المطبوعات الجامعية - الجزائر سنة: 1989م ص: 193
- 10- محمد الطيب اعطوي: التربية بين الأصالة والتغريب مطبعة دحلب - الجزائر
العاصمة- الجزائر سنة: 1998م ص: 213
- 11- الضاهر زرهوني: تنظيم وتسيير مؤسسة التربية والتعليم ط: 2 ديوان المطبوعات
الجامعية- الجزائر سنة: 1993م ص: 74
- 12- رابع تركي عمامرة: مبادئ التخطيط التربوي ديوان المطبوعات الجامعية -
الجزائر سنة: 1982م ص: 118
- 13- النذير الاقتصادي والاجتماعي المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار- الجزائر
سنة: 1987م ص.ص: 252- 254
- 14- التعلیم شصبع ((تقييم عام 2000)) تقرير الجمهورية الجزائرية المقدم الى
المؤتمر العربي الإقليمي حول التعليم للجميع- القاهرة - مصر والى المنتدى
الاستشاري الدولي بشأن التعليم للجميع- دكار- السنغال سنة: 2000م ص: 11